

دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي-دراسة مقارنة بين الجزائر والتجربة الماليزية

The Role of Auditors in Combating Financial Corruption: A Comparative Study Between Algeria and the Malaysian Experience.

د.عزي فريال منال¹

¹ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة (الجزائر)، f.azzi@centre-univ-mila.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/31

تاريخ الارسال: 2024/11/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي في الجزائر، مع التركيز على الاستفادة من التجربة الماليزية كنموذج عملي. ركزت الدراسة على تحليل كيفية تعزيز دور محافظ الحسابات من خلال تطوير التشريعات، تفعيل التنسيق مع الجهات الرقابية، والاستفادة من الممارسات الدولية الناجحة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الوضع الراهن لدور محافظ الحسابات في الجزائر، بالإضافة إلى المنهج المقارن لتحليل التجربة الماليزية. تم استخدام مصادر قانونية وتقارير مهنية ومؤشرات أداء دولية لتقديم تحليل شامل، مما أتاح فهماً دقيقاً للتحديات والتحديات التي تواجه محافظ الحسابات في السياق الجزائري. توصلت الدراسة إلى أن تطوير التشريعات الوطنية، وتعزيز استقلالية محافظ الحسابات، وتفعيل التعاون المؤسسي هي خطوات أساسية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر. كما أظهرت التجربة الماليزية أن التنسيق المؤسسي والتدقيق الوقائي يحققان نتائج ملموسة يمكن أن تستفيد منها الجزائر لتحسين منظومة الرقابة المالية.

كلمات مفتاحية: محافظ حسابات، مكافحة الفساد المالي، الشفافية، تجربة ماليزيا، الجزائر.

تصنيفات JEL: O55, O53, H83, D73, M42

Abstract :

This study aims to analyze the role of auditors in combating financial corruption in Algeria, focusing on leveraging Malaysia's experience as a practical model. The main issue revolves around how to strengthen auditors' roles through legal reforms, activating coordination with regulatory bodies, and learning from successful international practices.

The study employed a descriptive-analytical approach to examine the current status of auditors' roles in Algeria, along with a comparative method to analyze Malaysia's experience. Legal sources, professional reports, and international performance indicators were utilized to provide a comprehensive analysis, offering a precise understanding of the gaps and challenges auditors face in the Algerian context. The study concluded that reforming national legislation, enhancing auditors' independence, and activating institutional cooperation are essential steps in combating financial corruption in Algeria. Malaysia's experience demonstrated that institutional coordination and preventive auditing yield tangible results that Algeria can adopt to improve its financial oversight system.

Keywords: Auditor; combating financial corruption; transparency; Malaysian experience; Algeria.

JEL Classification Cods: M42, D73, H83, O53, O55.

المؤلف المرسل: عزي فريال منال، الإيميل: f.azzi@centre-univ-mila.dz

المقدمة:

يشكل الفساد المالي ظاهرة عالمية تهدد استقرار الاقتصادات وتعيق جهود التنمية المستدامة. ويتجلى تأثيره في تآكل ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة، وتشويه المنافسة الاقتصادية، وتقليص سيادة القانون. فوفقا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تظل معدلات الفساد مرتفعة في العديد من الدول النامية، مما يستدعي بذل جهود حثيثة لمكافحة من خلال تطبيق أنظمة رقابية متكاملة.

في الجزائر، يتسم الفساد المالي بانتشار أشكال متعددة من التجاوزات، تشمل التلاعب بالمنقصات العمومية، غسل الأموال، والتهرب الضريبي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية، بما في ذلك قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته و القانون رقم 10-01 المتضمن تنظيم مهنة محافضي الحسابات، إلا أن التطبيق العملي للقوانين يواجه تحديات متعلقة بعدم فعالية الرقابة المالية، ونقص التنسيق بين الجهات الرقابية والمهنية. من هنا تظهر الحاجة إلى تطوير أدوات رقابية فعالة، بما في ذلك تعزيز دور محافظ الحسابات، كجزء أساسي من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

حيث تعاني الجزائر من تحديات متعددة في مكافحة الفساد المالي، ما يدفع إلى البحث عن نماذج دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها. وتمثل التجربة الماليزية إحدى التجارب الرائدة عالمياً، حيث نجحت في توظيف مهنة محافظ الحسابات كأداة فعالة للوقاية من الفساد المالي ومكافحته.

وتُعد ماليزيا من أبرز الدول التي نجحت في تقليص مستويات الفساد المالي من خلال تطوير إطار رقابي متكامل. أين اعتمدت التجربة الماليزية على تفعيل دور محافظ الحسابات كأداة رئيسية للوقاية من الجرائم المالية. ومن خلال التعاون الوثيق بين محافضي الحسابات والهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC)، تم تعزيز الشفافية وتحقيق نتائج ملموسة، ما جعلها تجربة ملهمة يمكن للجزائر الاستفادة منها.

الإشكالية الرئيسية: على ضوء ما سبق، تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

ما مدى فعالية دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي في الجزائر؟ وماهي الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

لتعزيز هذا الدور و تحقيق الشفافية و المساءلة المالية؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الحالي لمحافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي في الجزائر؟
- كيف ساهم محافظ الحسابات في التجربة الماليزية في الحد من الفساد المالي؟
- ما هي الآليات والتوصيات التي يمكن تكييفها لتناسب مع السياق الجزائري؟

فرضيات الدراسة: قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الإطار القانوني الحالي لمحافظ الحسابات في الجزائر كافٍ لتأدية دوره في مكافحة الفساد.

- يمكن لتجربة ماليزيا تقديم نموذج عملي لتفعيل دور محافظ الحسابات في الكشف عن الجرائم المالية.
 - تحسين التنسيق بين الهيئات الرقابية في الجزائر يمكن أن يعزز من دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد
- أهداف الدراسة:** تسعى دراستنا لتحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- تحليل الإطار القانوني والمهني لدور محافظ الحسابات في الجزائر.
- استعراض وتحليل التجربة الماليزية لتوظيف محافظ الحسابات في مكافحة الفساد.
- تقديم توصيات عملية لتطوير دور محافظ الحسابات في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لعدة أسباب:

- تساهم في سد فجوة معرفية حول استراتيجيات مكافحة الفساد المالي عبر دور محافظ الحسابات.
- تقدم حلولاً قابلة للتطبيق لتعزيز النزاهة المالية في الجزائر، مما يدعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.
- توضح الدروس المستفادة من التجربة الماليزية وكيفية تكييفها لتناسب السياق الجزائري.

منهجية ومخاور الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لوصف الفساد المالي في الجزائر وتحليل الإطار القانوني ودور محافظ الحسابات في مكافحته. والمنهج المقارن لدراسة التجربة الماليزية في مكافحة الفساد ومقارنتها بالواقع الجزائري، بهدف استخلاص الدروس المستفادة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية والأسئلة المطروحة، سنتناول الدراسة المخاور الأساسية لتالية:

المخور الأول: الإطار المفاهيمي لدور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي

المخور الثاني: تحليل الوضع الراهن لدور محافظ الحسابات في الجزائر

المخور الثالث: التجربة الماليزية في مكافحة الفساد المالي

المخور الرابع: الدروس المستفادة للجزائر وآليات التكيف

الدراسات السابقة:

-دراسة عبد الرحمن وآخرون:(2018) بعنوان " دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي " ركزت الدراسة على أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين الشفافية والمساءلة، وأوضحت أن التكامل بين الأطر القانونية والمهنية يلعب دوراً محورياً في مكافحة الفساد المالي. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد المالي، وأكدت على أهمية الدور الرقابي للمهنيين مثل محافظ الحسابات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة يقلل من فرص التلاعب المالي، كما أن ضعف التنسيق بين الأطر القانونية والمهنية يعيق جهود مكافحة الفساد.

- دراسة نوراني:(2020) بعنوان " التجربة الماليزية في مكافحة الفساد " تناولت الدراسة التجربة الماليزية في الحد من الفساد، مع التركيز على دور الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) ومحافظ الحسابات في تحقيق النزاهة المالية. أبرزت الدراسة كيف أدى التعاون بين الطرفين إلى تحسين التصنيف الماليزي في مؤشر مدركات الفساد. وتوصلت أن إلزام محافظي الحسابات بالإبلاغ عن المخالفات المالية يعزز الرقابة.

- دراسة بوشارب:(2021) بعنوان " دور مهنة محافظ الحسابات في تحسين الشفافية المالية في الجزائر، قد ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، مثل ضعف التكوين المهني، غياب التنسيق المؤسسي، والثغرات القانونية التي تعوق دور محافظ الحسابات في الكشف عن الجرائم المالية.

على الرغم أن الدراسات السابقة تناولت الحوكمة، ودور محافظ الحسابات، وتجربة ماليزيا، إلا أن الفجوة البحثية لدراستنا تتمحور فيما يلي:

- غياب دراسات مقارنة إذ لم تركز الدراسات السابقة على إجراء مقارنة شاملة بين التجربة الجزائرية والتجربة الماليزية.

- نقص التحليل التطبيقي أين ركزت الدراسات السابقة على الجوانب النظرية ولم تتضمن آليات تطبيقية واضحة يمكن تبنيها في السياق الجزائري.

- تم تناول دور محافظ الحسابات بشكل محدود في الدراسات السابقة، دون إبراز الأدوات العملية التي يمكن استخدامها لتعزيز دوره في كشف الجرائم المالية ومكافحة الفساد المالي.

1- الإطار المفاهيمي لدور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي:

1-1 تعريف محافظ الحسابات ومسؤولياته في النظام المالي:

محافظ الحسابات هو خبير مهني مستقل مكلف بمراجعة وفحص القوائم المالية للمنشآت للتأكد من دقتها، صدقها، ومطابقتها للمعايير المحاسبية والقوانين ذات الصلة. يتولى هذا الدور بموجب اتفاق تعاقدى مع الشركة أو المنشأة، وتحدد مسؤولياته بناءً على التشريعات الوطنية والمعايير الدولية للمراجعة. ووفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (ISA)، تشمل المهام الرئيسية لمحافظ الحسابات النقاط الأساسية التالية :

- التدقيق المالي :التأكد من أن القوائم المالية تعكس صورة عادلة ودقيقة للوضع المالي للمنشأة.
- الكشف عن الأخطاء والتجاوزات :التعرف على الأخطاء المادية أو التلاعبات التي قد تؤدي إلى تضليل المستخدمين الماليين.
- التقارير المالية :تقديم تقارير مستقلة تمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة.
- الرقابة الداخلية :تقييم كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة واقتراح تحسينات إذا لزم الأمر (International Federation of Accountants, 2020,p10-230).

في الجزائر، يستند دور محافظ الحسابات إلى القوانين الوطنية مثل القانون التجاري وقانون المالية، و القانون 10-01 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات بالإضافة إلى القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد ، الذي يربط بين مهام المراجعة المالية ومكافحة التجاوزات المالية .

1-2 الفساد المالي: مفهومه، أشكاله، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية:

1-2-1 تعريف الفساد المالي:

الفساد المالي يشير إلى إساءة استخدام السلطة أو المناصب لتحقيق مكاسب شخصية أو منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، يشمل الفساد المالي جميع الأنشطة التي تخل بالنزاهة والشفافية في النظام المالي. (Transparency International, 2022, p5-40).

1-2-2 أشكال الفساد المالي: الفساد المالي يأخذ أشكالاً متعددة، منها:

- الرشوة: تقديم أو قبول مبالغ مالية للحصول على مزايا غير مستحقة.
- الاختلاس: استغلال الموارد المالية أو الأصول العامة لأغراض شخصية.
- غسل الأموال: تحويل الأموال غير المشروعة إلى أصول تبدو قانونية.
- التلاعب بالمنقصات: التلاعب بشروط المناقصات لضمان فوز جهة معينة (عبد الرحمن وآخرون، 2018، ص 50-73).

1-2-3 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي: الفساد المالي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمجتمع من خلال مايلي:

- التأثير على الاقتصاد : من خلال:
 - تقليل الإيرادات العامة بسبب التهرب الضريبي.
 - تشويه المنافسة وزيادة تكلفة الأعمال.
 - انخفاض الاستثمارات الأجنبية بسبب ضعف الثقة بالمناخ الاقتصادي. (طرويبا، 2014، ص 104)
- التأثير الاجتماعي : أين يؤدي إلى:
 - تفاقم الفقر نتيجة سوء توزيع الموارد.
 - تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.
 - تزايد الشعور بالإحباط والاعترا ب لدى فئات المجتمع (نوراني، 2020، ص 90-110).

1-3 أهمية محافظ الحسابات كأداة رقابية في الحد من التجاوزات المالية:

1-3-1 دور محافظ الحسابات كخط دفاع أول:

يلعب محافظ الحسابات دوراً محورياً في مكافحة الفساد المالي من خلال الكشف المبكر عن التجاوزات والمخالفات في القوائم المالية. وفقاً للمعايير الدولية، يُعتبر التدقيق المستقل وسيلة فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية. (IFAC, 2020)

1-3-2 تعزيز النزاهة والشفافية: يلعب محافظ الحسابات دوراً جوهرياً في تعزيز الشفافية و المساءلة من خلال :

- الكشف عن التلاعب: يساعد محافظ الحسابات في تحديد الأنشطة المشبوهة وتقديم تقارير حولها للجهات المعنية.
- الامتثال للقوانين: يعمل على ضمان التزام المؤسسات بالتشريعات والقواعد المالية.

• **تعزيز الثقة:** تقارير محافظ الحسابات المستقلة تعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في الوضع المالي للمؤسسة (عبد الرحمن وآخرون، 2018 ص 50-73).

وفي الجزائر، يواجه محافظ الحسابات تحديات مثل نقص التكوين المهني، غياب التشريعات الصارمة، وضعف التنسيق مع الهيئات الرقابية. ومع ذلك، يُعد محافظ الحسابات أداة رئيسية لتعزيز النزاهة المالية إذا تم تمكينه من خلال تحديث القوانين وتحسين الرقابة المؤسسية (بوشارب، 2021، ص 101-120).

فمحافظ الحسابات يُمثل ركيزة أساسية في مكافحة الفساد المالي، ليس فقط من خلال مراجعة القوائم المالية، ولكن أيضًا من خلال تعزيز النزاهة والشفافية. ومع أن الفساد المالي يُعد تحديًا عالميًا، فإن تطوير دور محافظ الحسابات في الجزائر يُمكن أن يُحدث فرقًا كبيرًا في الوقاية من الجرائم المالية والحد من آثارها.

2- تحليل الوضع الراهن لدور محافظ الحسابات في الجزائر:

2-1 الإطار القانوني المنظم لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، مع التركيز على قانون مكافحة الفساد رقم 06-01:

2-1-1 الإطار القانوني لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر:

مهنة محافظ الحسابات في الجزائر تُنظم وفقًا لمجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد مسؤولياته وصلاحياته، وهي جزء أساسي من النظام المالي في البلاد. حيث يُعتبر المحافظون المهنيون جزءًا من الأطر الرقابية التي تهدف إلى تعزيز الشفافية ومنع الفساد المالي. على غرار القانون رقم 01-10 (المتعلق بمهنة محافظ الحسابات) الذي يحدد شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات ومسؤوليات و مهام محافظي الحسابات الأساسية. كما يعد القانون 06-01 (المتعلق بمكافحة الفساد) الصادر عام 2006 الأساس التشريعي الذي يحدد المسؤوليات القانونية لمحافظي الحسابات في الجزائر. هذا القانون يفرض على كافة المنشآت إيداع تقارير مالية مستقلة معتمدة من قبل محافظ الحسابات لدى الهيئات الرقابية المعنية، ويشدد على ضرورة أن يكون تقرير المحاسب مستقلًا وشفافًا من أجل ضمان مصداقية القوائم المالية. ومن هنا، فإن القانون 06-01 يساهم في الحد من الفساد المالي من خلال وضع ضوابط صارمة على عملية التدقيق المالي، مما يسمح بكشف التلاعبات والاختلاسات المالية (قانون رقم 06-01، 2006، ص 3-15).

2-1-2 قانون مكافحة الفساد 06-01 وأثره على مهنة محافظ الحسابات:

القانون 06-01 يتضمن عدة بنود تحدد دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي، أهمها:

- **التدقيق الإلزامي:** يُلزم هذا القانون جميع الشركات والمؤسسات الاقتصادية بتعيين محافظ حسابات لإجراء تدقيق دوري على حساباتها المالية والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة المالية.
- **مكافحة التلاعب:** يتيح القانون لمحافظ الحسابات السلطة القانونية للإبلاغ عن أي تجاوزات أو تلاعبات مالية يتم اكتشافها خلال عملية المراجعة.

- التنسيق مع الهيئات الرقابية: يُشترط على محافظ الحسابات التنسيق مع الهيئات الرقابية مثل الهيئة العليا للرقابة المالية، مما يعزز من التعاون في مكافحة الفساد (قانون 01-06، 2006، ص 3-15).

2-2 التحديات التي تواجه محافظ الحسابات في أداء دوره الرقابي:

2-2-1 القيود التشريعية: رغم وجود القوانين التي تحدد دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد، فإن القيود التشريعية لا تزال تمثل إحدى أبرز التحديات التي تواجه المهنة في الجزائر. بعض هذه القيود تشمل:

- تطبيق غير كافٍ للقوانين: على الرغم من وجود قانون 01-06، إلا أن التطبيق الفعلي لبعض بنوده ضعيف بسبب نقص الموارد أو الإرادة السياسية لتنفيذ تلك القوانين.
- نقص الحوافز: لا توجد حوافز كافية لتحفيز محافظي الحسابات على تنفيذ دورهم الرقابي بشكل فعال، خصوصاً في ظل ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية والرقابية (قانون رقم 01-06، 2006، ص 3-15).
- الثغرات القانونية: بالرغم من وجود التشريعات، إلا أن بعض القوانين تفتقر إلى التفاصيل التنفيذية الضرورية لضمان فعالية الرقابة المالية، خاصة فيما يتعلق بمراقبة التلاعبات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-2 نقص الكفاءة أو استقلالية المهنة:

- أحد التحديات الكبيرة التي تواجه محافظ الحسابات في الجزائر هو نقص الكفاءة أو استقلالية المهنة. فمهمة التدقيق في الجزائر تفتقر إلى التدريب الكافي في بعض الأحيان، مما يحد من قدرة المحافظين على اكتشاف التلاعبات المالية.
- نقص التدريب المهني: يوجد نقص في التدريب المتخصص للمراجعين الماليين، مما قد يؤدي إلى ضعف في الكفاءة عند مواجهة القضايا المعقدة.
 - التأثيرات السياسية: بعض محافظي الحسابات في الجزائر قد يواجهون ضغوطاً من بعض الأطراف السياسية أو الاقتصادية، مما يؤثر على استقلاليتهم في القيام بمهامهم الرقابية بشكل موضوعي وشفاف. هذه الضغوط قد تقود إلى تهاون أو إخفاء المخالفات المالية لتجنب العقاب (قانون 01-06، 2006، ص 3-15).

2-2-3 ضعف التنسيق المؤسسي:

يعد ضعف التنسيق بين محافظي الحسابات وبين الهيئات الحكومية والرقابية أحد العوامل التي تعيق دورهم الرقابي الفعال في الجزائر. فالفساد المالي يتطلب تعاوناً قوياً بين مختلف الأطراف المعنية، لكن التنسيق في الجزائر بين مؤسسات مثل الهيئة العليا للرقابة المالية، البنك المركزي، ومكاتب التدقيق الخارجي ما زال محدوداً في بعض الحالات.

2-3 مساهمة محافظ الحسابات في كشف التلاعبات المالية ومكافحة الجرائم الاقتصادية في الجزائر:

2-3-1 الكشف عن التلاعبات المالية: في الجزائر، يعد محافظ الحسابات عنصراً أساسياً في الكشف عن التلاعبات المالية عبر

تحليل القوائم المالية والتحقق من صحتها. و هذا يشمل:

- **مراجعة المعاملات المشبوهة:** يعتبر محافظ الحسابات الجهة المسؤولة عن تحليل العمليات المالية المشبوهة والكشف عن أي عمليات قد تشير إلى تلاعب أو فساد.

- **تقارير المدقق المستقل:** من خلال إعداد التقارير المستقلة، يساعد محافظ الحسابات في تقديم المعلومات الدقيقة

للهيئات الرقابية، مما يعزز من نزاهة النظام المالي (القانون رقم 10-01، 2010، ص 22-35)

2-3-2 مكافحة الجرائم الاقتصادية: بجانب الكشف عن التلاعبات المالية، يساهم محافظ الحسابات بشكل فعال في مكافحة

الجرائم الاقتصادية مثل غسل الأموال، التهرب الضريبي، والفساد المالي من خلال:

- **التحقيق في المعاملات غير القانونية:** يستطيع محافظ الحسابات اكتشاف الأنشطة المشبوهة، مثل التحويلات المالية المريبة أو المعاملات المالية التي لا تتناسب مع طبيعة النشاط التجاري.

- **التعاون مع السلطات القضائية:** في حالة اكتشاف مخالفات، يتعاون محافظ الحسابات مع السلطات القضائية

والإدارية، ويساهم في التحقيقات التي تهدف إلى الحد من الجرائم الاقتصادية (قانون رقم 01-06، 2006).

2-3-3 التحديات في مكافحة الفساد المالي: رغم الدور الكبير لمحافظ الحسابات في مكافحة الجرائم الاقتصادية، فإنه يواجه

العديد من الصعوبات في الجزائر بسبب القيود التشريعية والنقص في التنسيق بين الهيئات الرقابية، مما يعوق فعالية التدابير المتخذة.

3- التجربة الماليزية في مكافحة الفساد المالي:

3-1 نبذة عن السياق الماليزي ومؤشرات الفساد فيه قبل وبعد تطبيق الإصلاحات:

تُعتبر ماليزيا من الدول التي حققت نجاحاً ملحوظاً في مكافحة الفساد المالي خلال العقد الماضي. فقبل تطبيق الإصلاحات، كانت ماليزيا تواجه مستويات متوسطة إلى مرتفعة من الفساد، حيث كان الفساد المالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والثقة في المؤسسات العامة. وفقاً لمؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فقد حصلت ماليزيا في مطلع الألفية على ترتيب منخفض نسبياً يعكس ارتفاع معدلات الفساد المالي داخل القطاعات الحكومية والخاصة.

3-1-1 مرحلة ما قبل الإصلاحات : نوجز معطيات هذه المرحلة في النقاط الأساسية التالية:

- ضعف الشفافية في إدارة الموارد العامة.
- تفشي المحسوبية والرشوة في المؤسسات الحكومية.
- غياب الرقابة الفعالة على الأموال العامة.

3-1-2 مرحلة ما بعد الإصلاحات:

ابتداءً من عام 2009، قامت الحكومة الماليزية بتبني استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، تمحورت حول ثلاثة محاور رئيسية متمثلة في : تعزيز الشفافية، تقوية المؤسسات الرقابية، وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة. وأصبحت ماليزيا بحلول عام 2020 ضمن الدول التي سجلت تحسناً كبيراً في ترتيبها على مؤشر مدركات الفساد، حيث انعكست الإصلاحات إيجابياً على بيئة الأعمال وثقة المستثمرين الأجانب. (Transparency International, 2022,p5-40)، ولا يزال أثر أهم الإصلاحات في مكافحة الفساد المالي ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم 01: المؤشرات الرئيسية في ماليزيا قبل وبعد الإصلاحات:

المؤشر	قبل الإصلاحات (2000-2008)	بعد الإصلاحات (2009-2020)	المصدر
مؤشر مدركات الفساد (CPI)	ترتيب ماليزيا: بين 60-50	ترتيب ماليزيا: بين 45-51	Transparency International (2012, 2020)
حالات الرشوة المبلغ عنها سنوياً	أكثر من 2500 حالة	أقل من 1200 حالة	MACC Annual Report (2010, 2021)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)	7-5 مليار دولار سنوياً	12-15 مليار دولار سنوياً	World Bank (2020)
النمو الاقتصادي (GDP Growth)	متوسط 3.2% سنوياً	متوسط 4.5% سنوياً	World Bank (2020)
حالات التهريب الضريبي المكتشفة	ضعف الكشف عن حالات التهريب	زيادة الكشف بنسبة 40%	Anti-Corruption Act, 2010 & MACC Reports
ترتيب بيئة الأعمال	ضمن أفضل 40-50 دولة	ضمن أفضل 20 دولة	World Bank Ease of Doing Business Report (2020)
التسرب المالي في المشاريع العامة	حوالي 20-30% من إجمالي الإنفاق الحكومي	أقل من 10%	Malaysian Finance Ministry Reports (2019)
عدد الجرائم الاقتصادية المكتشفة	أقل من 500 حالة سنوياً	حوالي 1200 حالة سنوياً بعد تعزيز الرقابة	MACC Annual Report (2015, 2021)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

من خلال الجدول ندرج تحليل المؤشرات فيما يلي:

- **مؤشر مدركات الفساد (CPI):** بعد الإصلاحات، حققت ماليزيا تحسناً ملحوظاً على مستوى الشفافية، حيث ارتفع ترتيبها الدولي بما يعكس انخفاض مستويات الفساد.

- الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي: تحسن البيئة الاستثمارية والنظام المالي ساهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة، ما انعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي.
- حالات الرشوة والتسرب المالي: أدى التعاون بين محافظي الحسابات والهيئة الماليزية لمكافحة الفساد إلى تقليل الفاقد المالي الناتج عن الجرائم الاقتصادية وزيادة كفاءة استخدام الموارد العامة.
- تحسين بيئة الأعمال: الإصلاحات جعلت ماليزيا واحدة من أكثر الدول الجاذبة للأعمال في آسيا، وفقاً لتقرير البنك الدولي.

2-3 دور محافظ الحسابات في تعزيز النزاهة المالية: ساهم محافظ الحسابات في تعزيز النزاهة المالية من خلال:

3-2-1 التدقيق الوقائي: لعب محافظ الحسابات دوراً حيوياً في منع وقوع الجرائم المالية من خلال التدقيق الوقائي. و تمثل هذا الدور في:

- مراجعة الأنظمة الداخلية للشركات والمؤسسات للكشف عن نقاط الضعف التي يمكن استغلالها لارتكاب مخالفات مالية.
 - ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المالية المحلية والدولية.
 - تقديم توصيات لتحسين الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية.
- فعلى سبيل المثال، يتطلب القانون الماليزي من محافظ الحسابات إعداد تقارير دورية تتضمن تقييماً للمخاطر المالية المحتملة وتوصيات لمنع حدوثها، وهو ما ساهم في تعزيز الرقابة الداخلية وتقليل فرص ارتكاب الفساد (MACC Annual Report, 2020, p5-75).

3-2-2 التعاون مع الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC)

تعد الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) الشريك الأساسي لمحافظ الحسابات في الجهود الوطنية لمكافحة الفساد. و يقوم هذا التعاون على:

- تبادل المعلومات: يُطلب من محافظ الحسابات مشاركة أي معلومات تتعلق بأنشطة مالية مشبوهة مع الهيئة.
- الإبلاغ عن المخالفات: يلزم القانون الماليزي محافظ الحسابات بالإبلاغ عن أي تجاوزات مالية فور اكتشافها إلى MACC.
- التدريب والتوعية المشتركة: تعمل MACC على تدريب محافظي الحسابات لتعزيز مهاراتهم في كشف التلاعبات المالية و تعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية.

تُظهر التقارير السنوية للهيئة الماليزية أن هذا التعاون أدى إلى اكتشاف عدد كبير من الجرائم المالية التي كانت ستظل غير مكتشفة لولا التدقيق المشترك بين محافظ الحسابات و MACC. (MACC Annual Report, 2021, p12-75).

3-2-3 تطبيق إجراءات الإبلاغ الإلزامي عن الجرائم المالية:

في عام 2010، أدخلت الحكومة الماليزية تعديلات قانونية تلزم جميع محافظي الحسابات بالإبلاغ الإلزامي عن أي مخالفات مالية يُشتبه في وقوعها أثناء عملية التدقيق. هذه الخطوة ساهمت في تحسين قدرة الحكومة على الكشف المبكر عن الجرائم المالية ومعالجتها. كما عززت ثقافة المساءلة داخل الشركات والمؤسسات الماليزية. (Anti-Corruption Act, 2010, p10-65)

3-3 أبرز النتائج التي حققتها ماليزيا في مكافحة الفساد وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني:

3-3-1 تقليل الفساد وتحسين ترتيب ماليزيا دوليًا:

بفضل الإصلاحات المتكاملة، حققت ماليزيا انخفاضًا ملحوظًا في مستويات الفساد المالي فوفقًا لمؤشر مدركات الفساد، ارتفع ترتيب ماليزيا من المرتبة 56 في عام 2012 إلى المرتبة 51 في عام 2020 وأظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية انخفاضًا في حالات الرشوة والاختلاس بنسبة 35% بين عامي 2010 و 2020. (Transparency International, 2022, p5-40)

3-3-2 تعزيز الثقة الاقتصادية: زيادة الثقة في النظام المالي الماليزي، مما جذب استثمارات أجنبية مباشرة تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار سنويًا خلال السنوات الأخيرة. كما شهدت بيئة الأعمال الماليزية تحسن كبير، حيث تم تصنيفها ضمن أفضل 20 دولة عالميًا من حيث سهولة ممارسة الأعمال وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2020.

3-3-3 انعكاسات الإصلاحات الماليزية على الاقتصاد الوطني:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمعدل 4.5% سنويًا خلال العقد الأخير.
- تقليل الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد العامة وتقليل التسرب المالي

4- الدروس المستفادة للجزائر وآليات التكيف:

4-1 تحليل النقاط المشتركة بين السياق الجزائري والماليزي لتحديد القابلية للتطبيق:

هناك العديد من النقاط المشتركة بين السياقين الجزائري والماليزي، مما يجعل التجربة الماليزية نموذجًا يحتذى به ندرجها فيما يلي:

4-1-1 تشابه التحديات المرتبطة بالفساد المالي: يعاني كلا البلدين من فساد مؤسسي متجذر يؤثر على الكفاءة الاقتصادية ويضعف ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، مثل ماليزيا قبل الإصلاحات، تواجه الجزائر تحديات كالرشوة، التهرب الضريبي، وتسرب الأموال العامة. (Transparency International, 2022, p5-40)

4-1-2 أهمية القطاعات الاقتصادية الحكومية: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الموارد الطبيعية من النفط والغاز، كما كان الاقتصاد الماليزي يعتمد على القطاعات الزراعية والصناعية قبل إصلاحاته. و يخلق هذا الاعتماد فرصًا لظهور الفساد في إدارة الموارد العامة والعقود الكبرى.

4-1-3 الإطار القانوني القائم: تمتلك الجزائر تشريعات لمكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد 06-01، لكنها تحتاج إلى تحسينات لتنفيذها بفعالية. و. بالمثل، كانت ماليزيا تمتلك تشريعات قبل الإصلاحات، ولكنها لم تكن تطبق بفعالية إلا بعد تعزيز الأطر التنفيذية والرقابية. (Anti-Corruption Act, 2010, p10-65)

4-2 توصيات لتطوير الإطار القانوني والمهني لمحافظ الحسابات في الجزائر إستنادا للتجربة الماليزية:

4-2-1 أهمية تعزيز استقلالية محافظ الحسابات: إذ يجب أن تعمل الجزائر على إنشاء هيئة مستقلة لمحافظي الحسابات مشابهة للهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC)، مع صلاحيات واسعة للتدخل في قضايا الفساد المالي. ومنع أي تأثير سياسي أو ضغوط إدارية على عمل محافظ الحسابات لضمان النزاهة في التدقيق المالي.

4-2-2 تفعيل آليات الإبلاغ عن المخالفات المالية: تعديل التشريعات الجزائرية لثزم محافظ الحسابات بالإبلاغ عن أي مخالفات مالية تُكتشف أثناء التدقيق. وضرورة توفير الحماية القانونية لمحافظي الحسابات الذين يبلغون عن مخالفات، لضمان عدم تعرضهم للانتقام المهني أو القانوني. (UNODC, 2020, p 5-70)

4-2-3 تحسين التنسيق بين الجهات الرقابية: من خلال توسيع التنسيق بين مختلف الهيئات الرقابية الجزائرية، مثل المجلس الوطني للمحاسبة ووزارة المالية، مع تسهيل تبادل المعلومات بشكل آمن وسريع. وضرورة تنظيم اجتماعات دورية لتقييم الأداء وتعزيز التعاون بين محافظي الحسابات والجهات التنفيذية.

4-3 اقتراح استراتيجية شاملة لتعزيز دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي بالجزائر :

يمكننا اقتراح استراتيجية شاملة للرفع من قدرة محافظ الحسابات في الحد ومكافحة الفساد المالي فيما يلي:

4-3-1 الإصلاح التشريعي: من خلال:

✓ تعديل قانون مكافحة الفساد 06-01 لضمان وضوح دور محافظ الحسابات في الإبلاغ عن لفساد.

✓ تعزيز القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات لتشمل تدقيقاً وقائياً أكثر صرامة.

4-3-2 التدريب وبناء القدرات: من خلال:

✓ توفير دورات تدريبية متخصصة لمحافظي الحسابات تتعلق بكشف الجرائم المالية وممارسات التدقيق الدولي.

✓ التعاون مع مؤسسات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية لتبادل الخبرات.

4-3-3 إجراءات الشفافية والإبلاغ: من خلال:

✓ إدخال تقنيات تدقيق حديثة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحليل الأنشطة المالية المشبوهة

بسرعة وكفاءة.

✓ إنشاء نظام مركزي للإبلاغ عن المخالفات المالية يتيح لمحافظي الحسابات تقديم تقاريرهم بسرية وحماية.

4-3-4 تعزيز الشراكات الدولية: من خلال:

- ✓ الاستفادة من تجارب دولية ناجحة مثل ماليزيا لتعزيز الشفافية والرقابة المالية.
- ✓ الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

4-4 الدروس المستفادة من دراسة التجربة الماليزية:

يمكن لماليزيا أن تكون نموذجًا ملهمًا للجزائر من خلال تكييف استراتيجياتها بما يتماشى مع الواقع الجزائري. والتركيز على تحقيق نتائج ملموسة تشمل تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ومن خلال دراسة المقارنة والتحليل التي قمنا بها على النموذج الماليزي يمكننا استخلاص أهم الدروس والتوصيات التي ندرجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مقارنة بين التجربة الماليزية لمكافحة الفساد المالي والتوصيات المقترحة لتعزيز دور محافظ الحسابات في الجزائر

المؤشر	الوضع في ماليزيا (دروس مستفادة)	الوضع في الجزائر (التحديات)	التوصيات المقترحة للجزائر	المصادر
الإطار القانوني	وجود قانون قوي مثل قانون مكافحة الفساد 2009 بمنح الهيئة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC) صلاحيات واسعة للتدخل.	قانون مكافحة الفساد 01-06 قائم، لكنه غير مفعّل بشكل كافٍ ويحتاج إلى تعديلات لتوسيع صلاحيات الجهات الرقابية.	تحديث قانون 01-06 لضمان إلزام محافظ الحسابات بالإبلاغ عن التجاوزات وتعزيز الشفافية القانونية.	Anti-Corruption Act (2010); UNODC (2020)
استقلالية محافظ الحسابات	محافظو الحسابات يتمتعون باستقلالية كاملة، دون تدخل سياسي أو إداري.	تدخلات سياسية وإدارية تقلل من استقلالية محافظ الحسابات وتؤثر على فعالية أدائه.	إنشاء هيئة مستقلة لمحافظي الحسابات تابعة مباشرة للجهات الرقابية العليا مع ضمان الحماية القانونية لاستقلاليتهم.	MACC Annual Report (2021); Transparency International (2020)
آليات الإبلاغ عن الفساد	إجراءات إبلاغ إلزامية ومحمية قانونيًا مع استخدام منصات تقنية للإبلاغ بسرية وسرعة.	ضعف آليات الإبلاغ وغياب الحماية القانونية لمحافظ الحسابات عند الكشف عن مخالفات مالية.	تصميم منصة وطنية للإبلاغ السري عن المخالفات المالية، مع تقديم الحماية القانونية لمحافظي الحسابات.	MACC Report (2015-2021); UNODC (2020)
التدقيق الوقائي	تبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحليل الأنشطة المالية وكشف التجاوزات مبكرًا.	استخدام محدود للتكنولوجيا في التدقيق المالي مما يؤدي إلى اكتشاف متأخر للتجاوزات.	إدخال تقنيات التدقيق الحديثة في نظام محاسبة الشركات لتحسين جودة الرقابة وكفاءة الكشف عن الفساد.	World Bank (2020); Malaysian Finance Ministry Reports (2019)
التنسيق بين الجهات الرقابية	وجود تنسيق وثيق بين MACC والهيئات الأخرى، مثل البنوك المركزية والوزارات، لتبادل المعلومات بسرعة وتحقيق التكامل الرقابي.	ضعف التنسيق بين الهيئات الرقابية المختلفة، مما يؤدي إلى تكرار الجهود أو فجوات في الرقابة.	إنشاء نظام مشترك لتبادل البيانات بين مجلس المحاسبة، ووزارة المالية، والهيئات الأخرى لتجنب تداخل المهام وتعزيز الرقابة.	MACC Annual Report (2010); Anti-Corruption Act (2010)
برامج التدريب	برامج تدريبية مستمرة تشمل موضوعات	نقص في برامج التدريب	توفير دورات تدريبية بالتعاون مع	World Bank (2020);

Transparency International (2020)	المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة الشفافية لتطوير مهارات محافظ الحسابات.	المتخصصة لمحافظ الحسابات وضعف الاطلاع على المعايير الدولية.	متخصصة في مكافحة الجرائم الاقتصادية وتطبيق المعايير الدولية.	وبناء القدرات
World Bank Ease of Doing Business Report (2020); Transparency International (2022)	تحسين البيئة القانونية والرقابية لتعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع التركيز على تطبيق أفضل الممارسات الدولية.	انخفاض ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد وتراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية بسبب ضعف الثقة في النظام المالي.	ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 7-5 مليار دولار إلى 12-15 مليار دولار سنوياً، مع تحسن ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال.	التأثير الاقتصادي للإصلاحات
MACC Report (2015-2021); UNODC (2020)	تعزيز التعاون بين محافظ الحسابات والجهات القضائية لضمان متابعة فعالة للقضايا المكتشفة وتحويلها إلى القضاء.	ضعف الكشف عن الجرائم المالية مع قلة عدد القضايا المحولة للقضاء بسبب نقص الرقابة والإبلاغ.	زيادة عدد الجرائم المكتشفة من أقل من 500 إلى حوالي 1200 حالة سنوياً بعد تطبيق إجراءات رقابية مشددة.	نتائج الكشف عن الجرائم المالية
Transparency International (2020); Malaysian Ministry of Finance (2019)	تبنى نظام حوكمة مؤسسي في الشركات العامة والخاصة يركز على الشفافية والمساءلة، مع تعزيز دور محافظ الحسابات كمراقب محايد.	غياب نظام حوكمة فعال يعزز الشفافية ويقلل من فرص الفساد، حيث تحتل الجزائر مرتبة متأخرة في مؤشر مدركات الفساد.	اعتماد ماليزيا على سياسات حوكمة شفافة ساهمت في تحسين ترتيبها عالمياً ضمن الدول الأقل فساداً (ضمن أفضل 50).	الحوكمة والشفافية المؤسسية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة

يُبرز الجدول الفجوة بين الجزائر وماليزيا من حيث تنفيذ السياسات الرقابية والإصلاحات المالية. كما يوضح كيفية استفادة الجزائر من تطبيق التوصيات المستمدة من التجربة الماليزية، مع التركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية والعملية. و يُظهر دور محافظ الحسابات في تحقيق الشفافية والحوكمة، مما يعزز من فعالية مكافحة الفساد المالي.

الخلاصة:

تلعب مكافحة الفساد المالي دوراً حيوياً في تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في النظام الاقتصادي لأي دولة، ويعد محافظ الحسابات أداة رقابية فعالة في هذا المجال. جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور محافظ الحسابات في الجزائر ومساهمته المحتملة في مكافحة الفساد المالي، مستفيدةً من التجربة الماليزية كنموذج عملي قابل للتطبيق. من خلال تحليل الإطار المفاهيمي، و الوضع الراهن في الجزائر، والتجربة الماليزية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العملية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: الإطار القانوني الحالي لمحافظ الحسابات في الجزائر كافٍ لتأدية دوره في مكافحة الفساد. غير صحيحة. كون الدراسة التحليلية قد أثبتت أن الإطار القانوني الجزائري يعاني من نقص في الآليات التنفيذية وعدم توفير الحماية القانونية الكافية لمحافظ الحسابات عند الكشف عن التجاوزات. و هذا يتضح من التحديات التشريعية والهيكلية التي تناولناها في المحور الثاني للدراسة.

2. الفرضية الثانية: يمكن لتجربة ماليزيا تقديم نموذج عملي لتفعيل دور محافظ الحسابات في الكشف عن الجرائم المالية.: صحيحة جزئياً. فقد تم إثبات أن التجربة الماليزية توفر نموذجاً فعالاً لتعزيز استقلالية محافظ الحسابات وتفعيل دور التدقيق الوقائي، لكن القابلية للتطبيق في الجزائر تحتاج إلى تعديل وفق السياق المحلي، كما أشير في المحور الثالث.

3. الفرضية الثالثة: تحسين التنسيق بين الهيئات الرقابية في الجزائر يمكن أن يعزز من دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد. صحيحة. كما ابرزناه في المحور الثالث و الرابع للدراسة فضعف التنسيق بين الجهات الرقابية في الجزائر يُعد من أبرز العوائق أمام تحسين الرقابة المالية، وأثبتت التجربة الماليزية أن التنسيق المؤسسي يؤدي إلى نتائج إيجابية.

نتائج الدراسة: يمكننا حصرها فيما يلي:

- ✓ محافظ الحسابات في الجزائر يواجه تحديات قانونية وهيكلية تمنعه من أداء دوره الرقابي بشكل فعال.
- ✓ التجربة الماليزية أثبتت أن إصلاح الإطار القانوني وتفعيل التدقيق الوقائي يؤديان إلى تحسين مكافحة الفساد المالي.
- ✓ التنسيق بين الجهات الرقابية يعد عاملاً أساسياً لتعزيز دور محافظ الحسابات.
- ✓ استقلالية محافظ الحسابات هي شرط رئيسي لضمان فاعليته كمراقب مالي محايد.

توصيات الدراسة: توصي الدراسة بمايلي:

على المستوى القانوني:

- ✓ تعديل قانون مكافحة الفساد 06-01 لتضمن آليات تنفيذية أكثر فاعلية.
- ✓ توفير حماية قانونية لمحافظ الحسابات عند الإبلاغ عن المخالفات.

على المستوى المهني:

- ✓ تعزيز استقلالية محافظ الحسابات من خلال إنشاء هيئة مستقلة تشرف على المهنة.
- ✓ توفير برامج تدريبية متخصصة لمحافظي الحسابات لتعزيز الكفاءة المهنية.

على مستوى التنسيق المؤسسي:

- ✓ إنشاء نظام مشترك لتبادل البيانات بين مجلس المحاسبة، وزارة المالية، والجهات القضائية.
- ✓ تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية للاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات.

على مستوى التكنولوجيا:

- ✓ تبني تقنيات التدقيق الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وكشف التجاوزات المالية مبكراً.

على المستوى التوعوي:

- ✓ تنظيم حملات توعية عن دور محافظ الحسابات في مكافحة الفساد المالي لتعزيز الثقة المجتمعية في النظام الرقابي.

وعموما خلصت الدراسة إلى أن تعزيز دور محافظ الحسابات في الجزائر يتطلب إصلاحات قانونية ومهنية وهيكلية مستوحاة من التجربة الماليزية، مع تكييف هذه الإصلاحات بما يناسب السياق المحلي. فمكافحة الفساد المالي ليست مجرد تحدٍ داخلي، بل مسؤولية مشتركة تتطلب تنسيقاً محكمًا بين جميع الأطراف الفاعلة لضمان تحقيق الشفافية والاستدامة الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

-القانون رقم 06-01، المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، ص. 3-15.

-القانون رقم 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهنة محافظ الحسابات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، ص. 22-35.

- بوشارب، أحمد. (2021) تحديات تطبيق التشريعات المحاسبية في مكافحة الفساد المالي في الجزائر. "مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 5، عدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص.ص 101-120.

- طروبيا، نذير، (2014)، تجارب دولية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات كآلية لمحاربة الفساد الاقتصادي (بين إلزامية المرحلة واحتشام المحاولة)، "مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 4، ص.ص 68-113.

- عبد الرحمن، محمد وآخرون. (2018) دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي. "مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 10، عدد 1، جامعة بغداد، العراق، ص.ص 50-73.

- نوراني، م. (2020). التجربة الماليزية في مكافحة الفساد: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للإدارة المالية، 11(3)، جامعة ملايا (University of Malaya)، ماليزيا، ص.ص 90-110.

-Anti-Corruption Act. (2010). **Malaysian Anti-Corruption Act**. Federal Constitution of (Malaysia), pp 15-65.

-International Federation of Accountants (IFAC). (2020). Handbook of International Quality Control, **Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements**, International Federation of Accountants, (IFAC), New York, (USA). pp10-230

-MACC Annual Report (2010), **Annual Report of the Malaysian Anti-Corruption Commission**. Malaysian Anti-Corruption Commission (MACC) , Putrajaya, (Malaysia) ,pp10-65

-MACC Annual Report (2015), **Annual Report of the Malaysian Anti-Corruption Commission**. Malaysian Anti-Corruption Commission (MACC) , Putrajaya, (Malaysia), pp5-120

-MACC Annual Report (2020), **Annual Report of the Malaysian Anti-Corruption Commission**. Malaysian Anti-Corruption Commission (MACC) , Putrajaya, (Malaysia), pp5-75

- MACC Annual Report (2021), **Annual Report of the Malaysian Anti-Corruption Commission**. Malaysian Anti-Corruption Commission (MACC) , Putrajaya, (Malaysia), pp12-75-
- Malaysian Ministry of Finance reports. (2019). **Public Expenditure and Financial Accountability Review**. Kuala Lumpur, (Malaysia), pp 5-60.
- Transparency International. (2020). **Corruption Perceptions Index**, Transparency International, Berlin, (Germany). pp 4-35.
- Transparency International. (2022). **Corruption Perceptions Index**, Transparency International, Berlin, (Germany).pp 5-40.
- UNODC. (2020). **Legislative Guide for the Implementation of the United Nations Convention Against Corruption**, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), Vienna, (Austria), pp 5-70.
- World Bank. (2020). **Ease of Doing Business Rankings**. World Bank ,Washington, (USA) , pp 5-50.
- World Bank. (2020). **Governance and Anti-Corruption Framework** World Bank. Washington,(USA) , pp 1-50